مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

سلسلة حوار التحولات العربية

أيار 2012

بداية المرحلة الانتقالية:
السياسة والاستقطاب في مصر وتونس

Foreign Policy
at BROOKINGS

رسالة من المنظمين سلمان شيخ و شادي حميد

جرت في كل من مصر وتونس انتخابات ناجحة نسبيًا، و نتج عنها برلمانات ذات تفويضات شعبية. كان كلا البلدين قد شهدا فوز الإسلاميين بأغلبية ساحقة، الأمر الذي أثار الخوف وسط الليبراليين العرب والمجتمع الدولي. وقد عقد مركز بروكنجز الدوحة أول منتدى له يُعرف بـ"حوار التحولات" في يناير 2102، بغية مناقشة التوترات الجديدة التي تعقّد التوقعات بوجود تحولات ناجحة وتقوضها. في كل من مصر وتونس، بدأت عملية طويلة من كتابة الدستور والحوار الوطني، صاحبها اتساع الفجوة بين الإسلاميين والليبراليين التي تثير قلقًا خاصًا، لا سيما في ظل صعود و نفوذ الجماعات السلفية.

وفي حين لا يمكن تجاهل المناقشات الوطنية حول الهوية ودور الدين في الحياة العامة، فلا يمكننا تجاهل مجالات التقارب السياسي بين مختلف الأطراف – بشأن الاقتصاد، والشؤون الخارجية، وأهمية الحكم المدني على سبيل المثال – وهي مجالات لا تقل أهمية، إن لم تكن أهم.

كان هذا الحوار، الذي ترأسه سلمان شيخ مدير مركز بروكنجز الدوحة ومدير البحوث شادي حميد، هو أول حوار من نوعه يجمع بين الإسلاميين المعتدلين والسلفيين والليبراليين واليساريين جنبًا إلى جنب مع المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين لتبادل الأفكار وإيجاد توافق في الآراء، وصياغة مفاهيم جديدة في بيئة سياسية سريعة التغير. كما أتاح الحوار فرصة فريدة من نوعها بالنسبة للتونسيين والمصريين لمقارنة إجراءات التحول المختلفة لكل منهما، ومعرفة الدروس المستفادة، إن وجدت.

تألف البرنامج من أربع جلسات تركزت على صياغة الدستور ودور المؤسسات السياسية والانتعاش الاقتصادي ودور الجهات الدولية الفاعلة والاستقطاب الفكري ودور الدين في الحياة العامة. وتلت هذه المناقشات مجموعات عمل مختصة ببلدان محددة ناقش فيها المصريون والتونسيون التحديات المباشرة والدروس المستفادة في بلدانهم. ثم تبادلت كل مجموعة ملاحظاتها مع المجموعات الأخرى. وقد أشار العديد من المحللين إلى "النموذج التونسي" باعتباره قدوة للمنطقة. ومع وضع هذا في الاعتبار، كنا مهتمين لنرى كيف سيتفاعل المشاركون المصريون والتونسيون مع بعضهم بعض، واضعين في الاعتبار مدى تباعد أقدارهما.

من المثير للاهتمام أن حتى الآن لم يحدث إلا القليل من التبادل الرسمي بين حزب الإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس، على الرغم من كونهما الحزبين الإسلاميين المهيمنين في بلدانهم. وينطبق الشيء نفسه على اليساريين والليبراليين. فالمشاركون من دولة وحدة يعربون بصورة روتينية عن مفاجأتهم إزاء ما يقوله المشاركين من البلدان الأخرى. على سبيل المثال، أشار أحد المشاركين المصريين أنه إذا تواجد ممثل حزب النهضة في مصر، سوف يطلق عليه اسم ليبرالي. طوال المناقشات، كان هناك شعورًا بأن الأطياف السياسية في كل دولة ترتكز في أماكن مختلفة تمامًا. فقد تفاجأ التونسيون عندما قام ممثل من حزب الإخوان المسلمين المصري بالشكوى أنه خلال الحملة الانتخابية، تعرض حزبه للهجوم من قبل السلفيين المتطرفين على اعتبار أنهم "ليبراليين" للغاية. كما اشتكى أحد الليبراليين المصريين والذي كان نائبًا في البرلمان قائلاً: "أنا لم أقم بإدارة حملة سياسية؛ وإنما كنت أدير حملة اعتمدت على أن أقول للناخبين أنني لست ملحدًا". وفي الوقت نفسه، أشار أحد اليساريين التونسيين أنه بدا على المشارك السلفي المصري أنه أكثر اعتدالاً من السلفيين في تونس ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى قرار السابق للالتزام بالعمل في إطار العملية الديمقراطية.

وقد أُثيرت المخاوف إزاء الاستقطاب الأيديولوجي مرارًا وتكرارًا من قبل كلٍ من التونسيين والمصريين. وقد كان هناك إجماع عام على أن قضايا الهوية غالبًا ما تلفت الانتباه عن المسائل الأكثر إلحاحًا، أي معالجة التطور الاقتصادي والبطالة والفقر. ومن هنا يبدو أنه كانت هناك آراء متناقضة بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الغربية في المساعدة على استقرار الاقتصادات العربية. فعلى الرغم من الارتياب في النوايا الغربية، فقد اتفق جميع المشاركين تقريبًا على أن الولايات المتحدة وأوروبا تلعبان دورًا هامًا في المساعدة الاقتصادية، مع التركيز على تعزيز التجارة والاستثمار. وقد تبع ذلك مناقشات مثمرة بين المشاركين من العرب والغربيين بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه الأخير في دعم الإصلاح الديمقراطي والنمو الاقتصادي في هذين البلدين اللذان يمران بمرحلة انتقالية.

وفيما يلي ملخص عن المواضيع الرئيسية والاستنتاجات الأولية التي نتجت عن مناقشات واسعة النطاق في كل مجال من مجالات الاهتمام الأربعة. وبشكل عام، فإن هذه المناقشات وفرت لصناع السياسة الغربيين – فضلاً عن الممثلين السياسيين في مصر وتونس – رؤي وتوصيات حول كيفية التعامل مع تحديات التحول.

سيكون لدى الانتفاضات العربية تأثير عميق على المستقبل السياسي للشرق الأوسط. تحتاج عملية التحول السياسي إلى مهارة من أجل تأسيس نظام حكم مستقر ومستدام. إن المناقشات ومنها هذا الحوار في مركز بروكنجز الدوحة هي خطوة هامة لفهم و استكشاف هذه العملية بدقة.

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس

صياغة الدستور ودور المؤسسات السياسية

انعدام الوضوح يؤدي إلى الاختلاف بشأن آليات المرحلة الانتقالية. يمكن أن يشكل انعدام وضوح ومصداقية السلطة المسؤولة عن قيادة عملية التحول عائقًا كبيرًا أمام عملية الاستقرار السياسي، كما يمكن أن يؤجج عملية الاستقطاب. وقد أدى هذا الانعدام في الوضوح إلى تشتيت الانتباه عن المناقشات هامة بشأن طبيعة الهياكل السياسية مثل دور البرلمان والرئاسة. في تونس، لا تزال موازين القوى دون حل، أما في مصر، نادرًا ما تم تناولها بهذا القدر الكبير من التفصيل. في مصر، لا تزال الشكوك موجودة بشأن جدوى العملية التي سوف ترى رئيسًا منتخبًا قبل القيام بتحديد صلاحياته. وقد دعا بعض المشاركين المصريين الأحزاب السياسية الرئيسية إلى بذل المزيد من الجهود لإجراء مناقشة عامة تقديم مساعدة أكثر ثباتًا ورؤية أوضح للمرحلة الانتقالية. فنظرًا للخلافات التي لا تزال واضحة بشأن آليات المرحلة الانتقالية – توقيت رحيل المجلس الأعلى للقوات المسلحةو إرهاق القوى الرئاسية والبرلمانية وصياغة الدستور – ينبغي على الممثلين السياسيين عدم التركيز على النتائج المرجوة بل على عملية يمكن من خلالها تناول وحل هذه التساؤلات.

من الذي ينبغي عليه أن يوجه المرحلة الانتقالية؟ بقدر الاستقطاب الذي تشهده السياسة المصرية، فهناك توافق متزايد في الآراء حول قضية مهمة تواجه البلاد – دور القوات المسلحة. فقد اتفق المشاركون المصريون على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد فشل في إدارته للمرحلة الانتقالية وأنه ينبغي نبذ جميع القوى السياسية على الأقل بحلول الموعد النهائي في 30 يونيو الذي تم تحديده سابقًا. فقد اشتبه الكثير من الناس في رغبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في السلطة وأعربوا عن أملهم أنه من الممكن أن تظهر قيادة معارضة أكثر مصداقية خلال الشهور القادمة والتي يمكن أن تعرضها للمسائلة. وفي المقابل، فقد تم الاستشهاد باللجنة العليا لتحقيق أهداف الثورة – باعتبارها ضامن ثوري يرتكز على التوافق خلال المرحلة الانتقالية – باعتبارها عنصرًا أساسيًا لنجاح العملية في تونس. وفي تونس، فقد ركزت الشرعية السياسية في البداية على اللجنة العليا لتحقيق أهداف الثورة، ثم على الجمعية التأسيسية المنتخبة، التي تدعي السلطة التشريعية والتنفيذية على حدٍ سواء. ففي الوقت الذي يخشى فيه البعض من أن مثل هذا التركيز في السلطة على هيئة واحدة قد يشوه الخريطة السياسية، تنظر كافة القوى السياسية إلى الجمعية العامة باعتبارها المكان الأساسي للعمل السياسي. باختصار، ففي حين أنه سيكون هناك خلافًا دائمًا حول النتائج، فإنه يُنظر إلى العملية في تونس على أنها شرعية، وبالتالي زيادة احتمالية احترام الجميع للحصيلة الناتجة.

أثبتت هذه العملية أنها بعيدة المنال، مع وجود خلافات غاضبة حول تشكيل الجمعية التأسيسية مما يعقد من إنشاء عملية ذات مصداقية.

الثورة مقابل الإصلاح. ركزت بعض المناقشات في مصر على وجه التحديد على ما كان يُنظر إليه بأنه انشقاق بين النهجين المتطرف والإصلاحي لتحقيق أهداف الثورة. وقد زعم البعض، عند الفشل في النزول إلى الشوارع، أن حزب الإخوان المسلمين تخلوا عن القوى الثورية وقاموا بدعم تصورات "شباب التحرير" بنشاط باعتبارهم عنصر متطرف ومزعزع للاستقرار ومعادي للقومية. وقد أكد ممثلو التيارات الإسلامية أن الاحتجاجات الأخيرة قد تكون بحسن نية، لكن دعمها قد يكون تصرف غير مسؤول ويؤدي إلى احتمال حدوث أعمال عنف. وقد أشاروا إلى أن رؤية الإصلاح طويلة الأجل كانت ضرورية وأن نهج التسرع الشديد أو التطرف الشديد قد يكون ضارًا ولا يتمتع بتأييد شعبي واسع. و لم يذكر المشاركون التونسيون مشكلة الاحتجاجات المستمرة، بل أكدوا أن إدراج "شبيبة الثورة" في هيئات صنع القرار ربما قد لعب دورافي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العناصر، و تشجيعهم على تجنب العودة إلى الشوارع.

المناقشات المدنية والدينية: كيفية معالجة الاستقطاب الأيديولوجي

الاستقطاب السياسي المتزايد وآثاره. اشتكى المشاركون في كل من مصر وتونس من الاستقطاب السياسي على أساس الخطوط الأيديولوجية، وهي قضية زاد تداولها في الأشهر الأخيرة و تهدد الآن بتقويض عملية صياغة الدستور في مصر. فقد دعمت الأنظمة السابقة هذه الانقسامات، على حسب قول المشاركين، في كلٍ من تقاعسها في تقديم الدعم للمواطنين (مع ترك مساحة يملأها ممثلي الدول الفرعية) وفي نشرها خطاب "نحن أو هم" على الإسلاميين. في مصر، ظهرت الانقسامات المبكرة على أساس الخطوط الأيديولوجية خلال الاستفتاء الدستوري عام 2011، التي حددت بعد ذلك أسلوب للمواجهات المستقبلية. فقد توصلت معركة مارس الدستورية إلى حل وسط بشأن "قيم الميدان"، التي حددت أولوية للوحدة الوطنية. فقد تم وصف هؤلاء الذين صوتوا بـ"نعم" في الاستفتاء بأنهم خائنين للثورة، فيما قامت الحركة الإسلامية بتعبئة مواردها الكبيرة ضد معسكر "لا"، أحيانًا من خلال استخدام اللهجة الدينية لإزالة شرعية معارضيها. وفي الآونة الأخيرة، فقد تم خوض الانتخابات البرلمانية بشكل شبه كامل اعتمادًا على الهوية بدلاً من الحملات الموجهة لمعالجة القضايا. وقد تم إنقاص مدى الاستقطاب من القضايا التي تنطوي على حاجة محتملة وملحة إلى العمل المشترك، مثل الاقتصاد. لكن، كما أشار العديد من

المشاركين، فإن مناشدة المشاعر الدينية للناخبين قد أثبتت فعاليتها في مصر، وهو السبب الذي يجعل السياسيين يقومون بها. فإذا فاز الخطاب الديني القائم على الهوية بالأصوات، فكيف يمكن تجنب ذلك إذاً؟.

فعلى الرغم من استقطابهم الخاص، تمكن الليبراليين واليساريين والإسلاميين في تونس من وضع خلافاتهم الحقيقية جانبًا لتشكيل حكومة ائتلافية. تستمر حوادث الخلاف بالتأكيد، لا سيما في الاقتراح الأخير للحصول على استراحة لأداء الصلاة في المجلس. فعلى الرغم من رغبة أعضاء حزب النهضة الإسلامي إلى تحديد الوقت من هذا القبيل، فقد اتفق كلا الجانبين على أنه من الممكن الحصول على الاستراحات ولكن لا ينبغي بالضرورة تحديدها للصلاة. وقد اتفق المشاركون أنه على الرغم من أن مثل هذه القضايا تبدو تافهة للغرباء، فإنها تخفي انقسامات أيديولوجية حقيقة وبالتالي يجب التصدي لها. في فبراير و مارس، أصبح الجدل حول دور الشريعة الإسلامية في الدستور التونسي ساخناً جداً، مع تنظيم السلفيين احتجاجات تطالب بسيادة القانون الإسلامي.

معالجة الاستقطاب: بناء التوافق في الآراء والتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. أكد المشاركون على أهمية الحوار الوطني لبناء التفاهم المتبادل والبحث عن مناطق الاهتمام المشترك. ففي تونس، أثبتت اللجنة العليا لتحقيق أهداف الثورة أهميتها في إجبار الأحزاب على تحقيق توافق في الآراء. ويتضح من تجربة بناء تحالف إسلامي–علماني حاكم في البرلمانوإمكانية و أهمية التوصل لحل وسط. وقد تحدث المشاركون التونسيون عن الحاجة إلى "منتدى حوار وطني" للمساعدة على جمع الشخصيات السياسية وأصحاب المصالح وتشجيع إجراء حوار صريح بشأن المخاوف الأيديولوجية في منطقة محايدة. وقد تحدث أحد المشاركين عن أهمية "تحديد المصلحة الوطنية" باعتبارها عاملاً حاسمًا في الجهود المبذولة لتوحيد القوى السياسية وتبديد إثارة الذعر التي تسببها الأيديولوجية. وقد قال مشارك آخر، عضو في الجمعية التأسيسية في تونس، أن تكوين مجموعة من الخبراء مرتبطين بحزب ما لدراسة إستراتيجيات ما بعد الثورة في مراحل انتقالية أخرى كانت مفيدة. وقد تكون هناك دروس مستفادة من خطر "سياسة الاستقطاب " وقد أصبح حزبها واحدًا من أوائل من نادوا بالتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من البرامج الأيديولوجية.

معالجة الانتعاش الاقتصادي

التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر وتونس: تواجه كلاً من مصر وتونس تحديات اقتصادية كبيرة على رأسها خلق فرص العمل وجذب الاستثمارات. في مصر خاصة كان للاضطراب السياسي تأثيراً مدمراً على الاقتصاد؛ من تثبيط للمستثمرين وتدمير لقطاع السياحة. ستحتاج كلا الدولتين إلى نمو القطاع الخاص خاصة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الانتعاش الاقتصادي فيهما. ومنذ حدوث الثورة، ركزت معظم الحكومات على إرضاء العامة بها عن طريق إنهاء المطالب الاجتماعية المتزايدة، وهذا بدلاً من التعامل مع المشاكل الاقتصادية الجذرية، إلا أن الإصلاحات التي تتعارض مع المصالح الشعبية ستكون ضرورية على الرغم من صعوبتها للحفاظ على المكاسب السياسية و تحسين الظروف الاقتصادية على المدى البعيد.

وكان هناك بعض الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد؛ فهل ينبغي لها أن تسمح للسوق الحرة باحتلال الصدارة أم هل تتبنى نهجاً أكثر تدخلاً بأن تقدم إجراءات اجتماعية سخية وهذا للحد من عدم المساواة ومكافحة الفقر؟

وعلى الرغم من استمرار المكاسب السياسية في تونس، أعرب المشاركون عن قلقهم من أن عدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الوقت المناسب قد يعرض أهداف الثورة للخطر. و قال عضو بارز من حزب النهضة أن الحزب يتعرض لضغوط شعبية متزايدة في تحقيق إصلاحات اقتصادية في أسرع وقت ممكن. فقد يفقد التونسيون الثقة في الحكومة الجديدة إن لم ينفذ حزب النهضة تلك الإصلاحات، على حسب قوله. وقد أدركت الولايات المتحدة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه تونس، وأعلنت مؤخراً أنها ستقدم مبلغاً إضافيا قدره 100 مليون دولار لمساعدة تسديد ديون البلد.

وفي مصر طرأ على الساحة بشكل متكرر موضوع دور الجيش في الاقتصاد؛ حيث أن الجيش الذي يرأس إمبراطورية اقتصادية هائلة يتمتع بحقوق مصادرة الأراضي ومعفي من الضرائب ويتمتع بأسعار صرف تفضيلية. تساءل أحد المشاركين ما إذا كان يمكن زيادة الإيرادات عن طريق بيع الأراضي التي يملكها الجيش، وعلى الجانب السياسي كانت هناك أسئلة حول رغبة الإخوان والسلفيين في فتح مثل هذا الملف المثير للجدل في البرلمان بينما جادل البعض بأن مواجهة الجيش على دوره الاقتصادي سيكون تصرفاً غير حكيماً وسيصرف الانتباه عن قضايا أكثر إلحاحاً من تدخله في الحياة السياسية اليومية.

دور الأطراف الدولية الفاعلة في التطور السياسي والاقتصادي

إعادة تشكيل طبيعة المساعدات الخارجية طويلة الأمد: نتطلع أن يقوم المجتمع الدولي في المستقبل بصياغة مساعداته الاقتصادية إلى مصر و تونس فيما يتعلق بالشراكات التي تعطي الأولوية للمصالح الإستراتيجية الخاصة بكل طرف مع التركيز على زيادة التبادل التجاري

وتحقيق النمو من خلال تطوير اتفاقيات تجارية وهياكل استثمارية. كان هناك إجماع بين المشاركين على أن التركيز يجب أن يكون على الاستثمار بدلاً من المساعدات، حيث أن الشراكة الاقتصادية ستكون أكثر إنتاجاً من التبعية الاقتصادية.

وأصر البعض على أن هذه الاتفاقيات التجارية لا ينبغي أن تضر بالمصالح المحلية أو تكون مرهونة بسياسات خاصة كما شعر الكثيرون في تجربة مصر مع المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز). كانت هناك رغبة عارمة في الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلى جانب زيادة التعاون الإقليمي أيضاً بما في ذلك التعاون مع دول الخليج، والبحث عن شركاء جدد في أماكن أخرى. ينبغي أيضاً تعزيز الفرص المتاحة لتبادل أفضل الممارسات، كما ينبغي زيادة المساعدات من دول الخليج وأن تكون أكثر شفافية.

الالتزام الغربي تجاه التحولات الديمقراطية: وقد تحمس ممثلون عن الحكومات الغربية للتعبير عن التزامهم تجاه التحولات الديمقراطية في مصر وتونس والتي قالوا عنها أنها أيدت كلاً من مصالحهم وقيمهم. أكد الممثلون أنهم سيعترفون بجميع الأطراف الفاعلة التي تم انتخابها بطريقة ديمقراطية طالما أنها تحترم حقوق الإنسان وتلتزم بالمعايير الدولية التي تشمل دعم المعاهدات الدولية وحماية الأقليات وحقوق المرأة وضمان تداول السلطة. وقد تم تفسير التضارب الموجود في نهج الغرب في المنطقة خلال فصل الربيع العربي، والذي يدعو للإصلاح في بعض البلدان بشكل أكبر مما يدعو به في بلدان أخرى، بأنه كان هناك حاجة لإستراتيجيات مصممة وخاصة بكل دولة، وبالفكرة القائلة أن "التحولات الدائمة يجب أن تقودها الأطراف الفاعلة المحلية".

شدد المشاركون على ضرورة تقديم المساعدة الاقتصادية الفورية لضمان استمرارية هذه التحولات، وقد تم عرض مثل هذه "الوسادة الداعمة" في كثير من الحالات إلا أن تسليمها توقف بسبب عدم وجود متابعة بالنيابة عن الجهات المانحة (بما في ذلك شرح أولويات المساعدة الخاصة بهم)، وفشل المصريين والتونسيين في وضع خطط لكيفية إنفاق هذه الأموال واحتسابها. وقام بعض المشاركين بتقديم اقتراحات عن ضرورة وجود برنامج على غرار خطة مارشال يقوم بتوفير إطار عمل للمساعدات الأمريكية المقدمة للعالم العربي. قال أحد ممثلي الولايات المتحدة أنه قد تمت مناقشة خطة في وقت مبكر إلا أنها لم تلقى كثيراً من الدعم نظراً لعدم توافر الأموال، وحقيقة أنه تم اعتبار مؤسسات أخرى مثل مجموعة الثماني والبنك الأوروبي كمتحدثين أكثر ملائمة.

نهج جديد من الغرب؛ التفاهم المتبادل والاحترام والمشاركة: شددت كلاً من الجهات الفاعلة الإقليمية والممثلين الغربيين على أن العلاقات بين الحكومات الغربية والقوى المنتخبة حديثاً في مصر وتونس يجب أن ترتكز على الاحترام المتبادل والمشاركة. أيد الكثيرون فكرة إنشاء "حوارات إستراتيجية" رسمية مع الولايات المتحدة لتحديد الأولويات المشتركة وربما تقبل تعاون المجتمع المدني والتعاون التجاري. وقد تم التعبير عن بعض الاستياء تجاه ما تم رؤيته كتركيز مفرط على موقف الدول العربية تجاه إسرائيل، وجادل المشاركون العرب على أن السبل الجديدة للحوار والتعاون ينبغي أن تركز بشكل أساسي على القضايا الداخلية وليس على توجهات السياسة الخارجية. أكد البعض أن التغلب على انعدام الثقة في المساعدات الأمريكية والمشاركة سيعتمد على قدرة واشنطن في تأييد إعادة النظر إجمالاً في الشروط المرتبطة بمساعداتها؛ بما في ذلك العلاقة مع إسرائيل أو التصدي بالفعل بدلاً من ذلك للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

شرح أحد مسؤولي الولايات المتحدة الدعم الأمريكي للأنظمة المستبدة بدلاً عنعن الجهات الفاعلة الديمقراطية في الماضي على أنه سمة من سمات واقع " أننا نعيش في العالم". وعلى الرغم من ذلك ستظل الدول الديمقراطية دائماً شركاء يعتمد عليها حتى لو كان من الصعب أحياناً التعامل معها. وأضاف مسؤول أمريكي آخر أن العلاقات السابقة مع الأنظمة الاستبدادية تسببت في الكثير من "الألم والشك والخوف"، وأن وجود الإخوان في السلطة في مكان مثل مصر سيكون في مصلحة الولايات المتحدة إذا كان هذا يعني أن تكون مصر أكثر ديمقراطية واستقراراً.

من جانبهم، اتفق جميع المشاركين المصريين على أنه يجب احترام معاهدة كامب ديفيد إلا أن بعض البنود قد تكون قابلة للتعديل. وجادل رئيس أحد الأحزاب الليبرالية أن الوقت قد حان لوضع حد لتجريد سيناء من السلاح والذي يعرض الأمن في المنطقة للخطر ويسهل من عمليات التهريب والتوغل. كما أنه من المحتمل أيضاً تغيير بيع الغاز الطبيعي لإسرائيل بأسعار تفضيلية.

المساعدات الخارجية للمجتمع المدني؛ نعمة أم نقمة؟ إن المساعدات الخارجية لمنظمات المجتمع المدني هي منطقة مشحونة بالتوتر كما واضحاً خاصة في الشهور الأخيرة. وما زال بعض المشاركين يتشككون في جميع أشكال المساعدات الخارجية، وهي رؤية قد تفسر سبب شعور المجلس العسكري أن في إمكانه مواجهة وتهديد منظمات المجتمع المدني حتى لو كان يخاطر بفقدان المساعدة الأمريكية بهذا العمل. أكد آخرون أن الرفض الإجمالي لمثل هذه المساعدات لم يكن ضرورياً أو واقعياً، وأن الحد المفرط من المساعدات للمنظمات غير الحكومية أعاق بالفعل فرص المشاركة بشكل أكثر تكراراً وانفتاحاً. حرص ممثلون من الولايات المتحدة – والتي تنازعت مراراً مع الحكومة المصرية بسبب معاملة الأخيرة للمنظمات غير الحكومية – على تبديد المخاوف بأنها كانت متحيزة في اختيارها للمستفيدين من المساعدة،

كما قاموا بدعم الدعوات التي تنادي بمجتمع مدني " يتطور ذاتياً ويكون خالي من أي هيمنة أو تلاعب". شدد هؤلاء الممثلين أيضاً على أن المساعدة والتدريب كانا مفتوحين لجميع المنظمات بغض النظر عن توجهها الأيديولوجي، وهذا رداً على المخاوف التي أثارها البعض من أن الولايات المتحدة كانت تدعم المنظمات الليبرالية على حساب المنظمات الدينية أو الإسلامية. أعرب مسؤول كبير في الحزب السلفي المصري عن دهشته لأن حزبه كان مؤهلاً لتلقي تدريباً من المنظمات الأمريكية مثل المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي.

العقبات التي تحول دون المشاركة الأمريكية: على الرغم من جهود الولايات المتحدة الأخيرة لمشاركة الإسلاميين، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هناك حدوداً لما يمكن أن تصل إليه هذه المشاركة. تركز كلاً من واشنطن والرأي العام الأمريكي على الانتخابات والاقتصاد ولا يهتمون كثيراً بإضافة الغموض على تعاليم الإسلام البسيطة والشمولية. لا يزال الكثيرون – بما في ذلك من داخل الكونجرس – غير قادرين على التفريق بين الإسلاميين المعتدلين و "المتطرفين الجذريين". قد تكون الضريبة السياسية للتعامل مع الإسلاميين خاصة خلال عام الانتخابات كبيرة جداً؛ فقد حذر أحد المشاركين من جهود الجمهوريين لتصوير أوباما كمن "خسر الربيع العربي لصالح الإسلاميين". وأكد الكثيرون أن المشاركة كان من المهم جداً أن تنتظر حدوث تحول في الحالة المزاجية للناخب الأمريكي، بينما صرح آخرون أن اتباع نهج استباقي من جانب جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين كان يمكنه أن يأتي على سبيل المثال إلى واشنطن كما فعلت جماعة النهضة.

الضغط الخارجي للحفاظ على المراحل الانتقالية. جادل العديد من المشاركين العرب أنه ينبغي على القوى الخارجية أن تفعل المزيد لحماية التحولات إلى الديمقراطية من خلال الضغط على السلطات، أي المجلس الأعلى للقوات المسلحة. في حالة مصر، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى الجهود التي بذلها الكونغرس لتقديم مساعدات عسكرية مشروطة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة "لا تعوق المرحلة الانتقالية"، لكنه قال أيضًا أن المعونة في حد ذاتها كانت مصدرًا هامًا للنفوذ. بين المصريين، كان هناك تأييد واسع النطاق للشرطية الأكثر صرامة المرتبطة بالمساعدات العسكرية فضلاً عن إعادة توجيه بعض المساعدة للمشاريع المدنية. وقد وُصف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه أكبر تهديد للتحول الديمقراطي في مصر. وقد تم التأكيد على أن مثل هذه الشروط يجب ألا تمتد إلى دعم المجتمع المدني.ب أن المسلحةلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من البرامج الأيديولوجية.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز. ويدير المركز سلمان شيخ، وهو خبير في عملية السلام في الشرق الأوسط وجهود بناء الدولة والحوار في المنطقة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1– الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ 2– القوى الناشئة في الشرق الأوسط؛ 3– الصراعات وعمليات السلام في المنطقة.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة بروكنجز في واشنطن، في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2012

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

2011

شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطلعات الخريجين وتنويع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد و كورتني فرير

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنوار بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟
موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي
دراسة تحليلية، سليم علي

2012

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

2011

شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطلعات الخريجين وتنويع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد و كورتني فرير

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنوار بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟
موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي
دراسة تحليلية، سليم علي